ترجمة النص القانوني من العربية إلى اللغة الأمازيغية
Translating the legal text from Arabic into the Amazigh language

سليمة الكولالي
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، المغرب

ملخص:

إن مترجم النص القانوني ملزم بمراعاة الاعتبارات اللغوية والثقافية والبرغماتية أثناء الترجمة لكي ينتج نصا له نفس الأثر في لغة الوصول، خاصة إذا كانت اللغتان تنتميان إلى نظامين قانونيين مختلفين. ينقسم النص القانوني إلى عدة أقسام وجب التعريف بها، وتوضيح الجوانب الاصطلاحية والتركيبية والأسلوبية التي تميزه عن باقي النصوص. نظرا لدقة الأسلوب القانوني ولما يحمله النص القانوني من معلومات تهم المجتمع, لذلك لا يمكن للمترجم أن يحذف شيئا من النص أو يختزله أو يضيفه إليه، وإنما يلتزم حرفيا بما ورد في النص، فالشكل والمضمون مهمان جدا في الترجمة القانونية.

يعالج هذا المقال كيفية ترجمة نصوص قانونية من اللغة العربية إلى اللغة الأمازيغية والتحديات التي تطرحها هذه الترجمة حينما ننتقل بين لغتين رسميتين تنتميان إلى نفس النظام القانوني. فما هي الأسس التي تنبني عليها ترجمة هذا النوع من النصوص؟ وما هي الاستراتيجيات اللازمة لنقلها؟

كلمات مفاتيح: قانون، نظام، ترجمة، استراتيجية، أمازيغية.

Abstract :

The translator of the legal text is obliged to take into account linguistic, cultural and pragmatic considerations during the translation in order to produce a text that has the same effect in the language of arrival, especially if the two languages belong to two different legal systems. The legal text is divided into several sections that must be defined, and the terminological, structural and stylistic aspects that distinguish it from other texts should be clarified. Due to the accuracy of the legal method and the information that the legal text carries of interest to the community, the translator cannot omit, abbreviate or

add anything from the text, but rather adhere to the letter of what is stated in the text, as the form and content are very important in legal translation.
This article examines how to translate legal texts from Arabic into the Amazigh language and the challenges this translation poses when we switch between two official languages belonging to the same legal system. What are the foundations for translating this type of text? What are the strategies for transferring it?
Keywords: law, order, translation, strategy, Amazigh.

مقدمة :

الترجمة القانونية هي ذلك النوع من الترجمة الذي يختص بالتعامل مع النصوص القانونية، وتتطلب فهما قانونيا كاملا للنص الأصلي وما يقابله أو يكافئه بلغة القانون في النظام القانوني الخاص باللغة المستهدفة. الإشكالية المطروحة في هذا المقال كيف نترجم القانون من العربية إلى الأمازيغية؟ هل الاستراتيجيات المعروفة في ترجمة النصوص القانونية كفيلة بنقل كل ما هو قانوني؟ والهدف هو الوقوف على بعض الاختلافات أو التحديات أثناء الانتقال من النص العربي إلى النص الأمازيغي مع الأخذ بعين الاعتبار أنهما يتميان إلى نفس النظام القانوني؟ بخصوص خطة البحث تطرقت إلى الاشتغال على نماذج استقيتها من أعمال مترجمة إلى الأمازيغية، وتحليل معنى بعض المصطلحات القانونية التي يصعب فهمها وترجمتها.

الترجمة والقانون:

بخصوص بعض الإرهاصات الأولية للترجمة القانونية، نجد أنه حتى منتصف القرن الخامس قبل الميلاد كان القانون الروماني شفويا، بعد الخلاف السياسي بين الممارسين للقانون والعامة من الناس، قرر الأساقفة تدوين القوانين الرئيسية لروما. يتعلق الأمر بقانون الطاولات الإثني عشر (loi des Douze Tables). وفقًا لبعض المؤرخين، من الأرجح أن كتابتها اعتمدت على الترجمة اللاتينية لقوانين سولون (les lois de Solon)، وهي عبارة عن الوصايا التي كتبها أحد مؤسسي الديمقراطية الأثينية باللغة اليونانية. وسيكون هذا أول مرجع تاريخي للترجمة القانونية[1].

أما عن المجتمع الأمازيغي، فقد كان يحتكم إلى أعراف تحددها جُماعثْ أو الجماعة، كانت تضم خبراء ومراقبين، مهامها حل الزاعات بين أفراد المجتمع. إن مجلس الجماعة لا ينبغي

[1]-https://www.societetraduction.fr/histoire-de-la-traduction-juridique/#:~:text=L%27histoire%20de%20la%20traduction%20juridique%20est%20plus%20récente%2C%20car,l%27essor%20des%20relations%20internationales.consulté le 03/03/2023 à 11 h 00.

أن يستفيد بأي إجراء شكلي لكي يجتمع، ولا يتوفر على رئيس، وإن كان في بعض الحالات يقيد كتابة الاتفاقات التي يخلص إليها[2].

اللغة المتخصصة:

رغم وجود مصطلحات لا مكان لها غير الإطار القانوني، إلا أن المصطلحية الخاصة بالقانون مستمدة من موارد كثيرة، فالعديد من المصطلحات هي من اللغة المتداولة ولكن أصبح لديها معنى خاص أو أنها مقترضة. لذا قبل الخوض في دراسة النص القانوني وخصوصياته، يجدر بنا التطرق إلى ما يميز اللغة المتخصصة واللغة القانونية. إذ يعرف لورا بيير اللغة المتخصصة كالآتي : "توظف اللغة المتخصصة اللغة الطبيعية للإلمام بالمعارف المتخصصة"[3].

أما عن اللغة القانونية فهي "من بين اللغات المتخصصة الأكثر تعقيدا، وتكونها العناصر الآتية: المعنى والتركيب والمعجم والأسلوب. ويعتبر المكون الأول الأصعب على الاختراق"[4].

ونستنتج من هذا التعريف ما يلي:

- أن اللغة المتخصصة هي استعمال خاص للغة الطبيعية، أو بالأحرى هي لغة طبيعية تعبر عن معارف متخصصة في مجالات متنوعة.

- أنها انتقلت ألفاظ من اللغة العامة، بحيث كان لها معنى واضحا يفهمه عامة الناس، إلى اللغة المتخصصة للدلالة على أشياء دقيقة ومتخصصة لا تحتمل التأويل ولا يفهمها إلا أصحاب التخصص.

مثال: ⵓⵙⵓⵔⴷⵓ(asurdu):doute/accusation الشك/الاتهام

نلاحظ في هذا المثال أن كلمة "asurdu " التي تعني الشك أصبحت تعني أيضا الاتهام في اللغة الأمازيغية. انتقلت من الاستعمال العام إلى الخاص.

النص القانوني :

قبل الحديث عن النص القانوني من الضروري تعريف القانون الذي هو عبارة عن مجموعة من القواعد التي تنظم سلو أفراد المجتمع، والتي يجب احترامها تفاديا للفوضى. أما النص القانوني فيضم مجموعة من القوانين والأنظمة ترمي إلى تنظيم المصالح المشتركة لمواطنين

---

[2] - إيميليو بلانكو إيثاكا، القانون العرفي الريفي، ترجمة: محمد الولي، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، منشورات النعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ط 2، 2019، ص ص 53- 54- 55,

[3] - Lerat Pierre, les langues spécialisées, Presses universitaires de France, Paris, 1995, p 20.

[4] - Gémar Jean-Claude, terminologie, langue et discours juridiques. Sens et signification du langage du droit, Meta 31/1, Montréal [Canada] : Les Presses de l'Université de Montréal1991, p276.

يعيشون في مجتمع متحضر، وفق بناء أو نسيج مرن قابل للتعديل، مجاراة للتطورات وترجمته ترتكز على المصطلحات المتخصصة والتي تكون دقيقة وتغطي حقيقة واحدة.

وتصنف النصوص القانونية على الشكل الآتي:

- **النصوص المعيارية les textes normatifs:** تتمثل في القوانين والدساتير والقرارات والمراسيم وغيرها، ويميزها الأسلوب الأدائي (le mode performatif)، لأنه على عكس الأسلوب المستعمل غالبا "الوصفي"، فهو ينص على حقائق لا وجود لها من قبل، بل هو الذي يأتي بها.
- **النصوص القضائية les textes judiciaires :** وهي غالبا القرارات التي تصدرها المحكمة والإدارات، أما أسلوبها فهو الأسلوب الوصفي.
- **النصوص الفقهية les doctrines:** هي النصوص التي يكتبها رجال القانون المتخصصون في تحرير القوانين والأحكام.

ويتميز النص القانوني عامة بالخصائص التالية:

اصية الإلزام:

تنفرد النصوص القانونية بخاصية الإلزام، و وجدت قصد تنظيم حياة الأفراد وتصرفاتهم. ولا يمكن التغاضي عن نقل هذه الخاصية أثناء ترجمتنا لنص قانوني أيا كانت لغة الوصول.

النص العربي:

***يجب** على كل مؤسسة صحفية تملك أكثر من 10 في المائة من رأس مال أو حقوق تصويت داخل أجهزة إدارة أو تسيير مؤسسة صحفية أخرى أو هما معا أن تصرح بذلك إلى المجلس الوطني للصحافة وإلى مجلس المنافسة. (المادة 11. قانون الصحافة والنشر).*

الترجمة إلى الأمازيغية:

ⴻⵅⵔⵔⴰ ⵣⵉ ⵜⴻⵎⵔⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⵅⵎⴰⵙⵜ ⵢⴰⵔⴰ ⵉⵅⵅⴰⵔⴰ ⵏ 10 ⵓⴻ ⵜⵎⴻⴻⵎ ⵓⵅ ⵉⵓⵅⴰⵔ ⵓⵅ ⵉⵅⵢ ⵓⵅ ⵉⵅⵎⵔⵉⵙⵙⵓⵔⵜ ⵏⵉⵅ ⵜⵎⵔⵙⵍⵜ ⵜⵎⵔⵙⵙⵓⵔⵜ ⵏⵉⵅ ⵏ ⵓⵙⵡⵓⴷⴷⵓ ⵏ ⵜⵎⵔⵙⵍⵜ ⵜⵏⵉⴹⵏ ⵏⵉⵅ ⵙ ⵙⵉⵏ ⵉⴷⵙⵏ, ⴰⴷ ⵜⵉⵏⵉ ⵎⴰⵏⴰ ⵉⵏⵏⵉ ⵉ ⵓⵙⵇⵇⵉⵎ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵏⵢⵎⴰⵙⵜ ⴷ ⵓⵙⵇⵇⵉⵎ ⵏ ⵓⵎⵣⵉⵣⵡⵔ.

ixṣṣa ku timrslt tanɣmast ɣars uggar n 10 di tmiḍi dg udgar niɣ dg izrfan n ustay dg imattiwn n tmssugurt niɣ n uswuddu n tmrslt tanɣmast nniḍn niɣ s sin idsn, ad tini mana inni i usqqim anamur n tnɣmast d usqqim n umzizwr.

الأسلوب الدقيق:

يختلف أسلوب لغة القانون باختلاف النصوص القانونية وأنظمتها. فأسلوب تحرير الأحكام الصادرة عن المحاكم يختلف تماما عن أسلوب تحرير العقود التجارية مثلا . نظرا للمصداقية

التي يجب أن تتوفر في النص القانوني، فإن المشرعين وصائغي القانون يبتعدون كل الابتعاد عن استعمال الصور البيانية والتعابير البلاغية بصفة عامة. كما تجدر بنا الإشارة أيضا إلى أن النصوص القانونية تستعمل أسلوب التكرار من ناحية تركيب الجمل ما دامت الغاية من ذلك هي الشرح والتأويل. ونلاحظ أن الأسلوب القانوني يتميز بـ: استعمال الفعل المضارع دائما حيث يدل على الحاضر والمستقبل في القانون، استخدام صيغة المذكر، استخدام المبني للمعلوم وكذا المبني للمجهول، والجمل الشرطية وذات الطبيعة الإلزامية التي ترد فيها أفعال الوجوب.

الخاصية الثقافية:

يمكننا أن نلمس علاقة عضوية بين الثقافة والقانون، وهي علاقة متكاملة وذلك باعتبار الأولى نتاجا للثانية، أي أن كل نظام قانوني يعبر عن ثقافة مجتمعه، ويستمد عناصره منها، فهو يعكس عوامل عديدة، منها الدينية، والتاريخية، والسياسية والاقتصادية. فمثال عدة الأرملة مثلا في الدين الإسلامي نستمده من الآية القرآنية: (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا . سورة البقرة، الآية 234) .وإذا كانت حاملا فتنتهي عدتها بوضع الحمل (الولادة) ، لقوله تعالى : (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن، سورة الطلاق، الآية 4). وفي ديانات أخرى مثلا نجد أن عدد الأيام يختلف أو تم إلغاء العدة من قانون البلد، كفرنسا مثلا حيث كانت مدة العدة 300 يوما إلى غاية تاريخ إلغاء هذا القانون سنة 2004.

وفي الأمازيغية يقابل مصلح العدة ⵜⴰⵎⴰⵔⵜ كما جاء في معجم شفيق[5]، وهو مصطلح انتقل من العام إلى الخاص حيث يعني أيضا في المعجم العام الأمازيغي[6]:

إمسا- استلام- استقبال- تمكن- استيعاب./ Action de tenir, de saisir- réception- maîtrise

الأنظمة القانونية:

يشكل تنوع الأنظمة القانونية صعوبة كبيرة جدا في الترجمة القانونية. فالقانون تمت بلورته من قبل مجتمع محدد. ويعمل القانون على تلبية كل احتياجات المجتمع لذلك يعرف كل مجتمع من المجتمعات قانونه حسب طبقة المجتمع وحسب إدراكه ونوع المنظمة التي تديره[7].

مثال:

---

[5] - محمد شفيق، المعجم العربي الأمازيغي، أكاديمية المملكة المغربية، مكون من ثلاث مجلدات، أصدرت سنوات 1990و 1996 و 2000، ص 78، مجلد2.

[6]- dictionnaire général de la langue amazighe, amazighe, français, arabe, centre d'aménagement linguistique, IRCAM, 2017. p403.

[7] - حسيب إلياس حديد، الترجمة القانونية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2019، ص-ص 148-149.

نظام الطلاق. (الطلاق البائن/ بينونة كبرى-بينونة صغرى) الذي يترجم في الأمازيغية بـ:
ⵓⵍⵓⴼ ⵡⴰⵔ ⴰⵎⵓⵢⵓⵍ (uluf war amuɣul)

يختلف نظام الطلاق من نظام إلى نظام، ففي النظام الإسلامي يحتكم إلى ما جاء في القرآن والسنة، بحيث لا نجد كل أنواع الطلاق في الأنظمة الأخرى، كالطلاق البائن مثلا، بحيث في حال انتهاء العدّة بعد الطلقة الأولى أو الثانية، فإنّ المرأة تبين بينونةً صغرى، ويمكن لزوجها أن يعيدها من خلال عقد زواج جديد، على أن يكون مستوفياً للشروط والأركان التّامة للزواج، وليس شرطاً أن تتزوج قبل هذا العقد بغيره، وأمّا في البينونة الكبرى، فإن المرأة لا يحِلّ لها أن تعود إلى زوجها إلا بعقد جديد، وذلك بعد أن تتزوج رجلاً آخر سواه وهي راغبة في ذلك، ويتمّ دخوله بها، وفي حال طلّقها وأنهت عدّتها، يحلّ لزوجها الأول أن يراجعها بعقد جديد. وهذا غائب تماما في الثقافات الغربية وغير المسلمة.
ومن بين الأنظمة القانونية[8] الأكثر شيوعا في العالم نجد :

النظام الروماني الجرماني:

سمي هذا النظام بالروماني الجرماني لكونه استمد أهم مبادئه من النظام الروماني الذي عرف في عهد الإمبراطورية، وكذلك لتأثره بالعرف الجرماني. ويعتبر من أهم الأنظمة القانونية التي عرفها العالم منذ القديم، وقد اعترف به لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، ويكتسب أهميته من اتساع دائرة تأثيره، بحيث نجد نسبة 60 % من دول العالم خاضعة له.

النظام الانجليزي السكسوني:

يعتبر هذا النظام ثاني أكبر نظام للقانون المعاصر، ويعود تاريخه للقرن 12. ويعد العرف (la coutume) أقدم مصدر للقانون الإنجليزي الذي تأسس على العرف المحلي منذ أمد بعيد، قبل أن ينشأ القانون المشترك (Common Law). فبينما كانت القواعد العرفية تختلف من منطقة لأخرى، كان النظام المشترك موحدا في جميع أنحاء المملكة المتحدة. وبحلول القرن العشرين، اندمجت معظم القواعد العرفية في القانون المشترك، وحلت محلها السوابق القضائية.

النظام الإسلامي:

أو ما يسمى بالشريعة الإسلامية التي تمثل المصدر الأول للقانون المستمد من القرآن الكريم، تتممه السنة النبوية، بالإضافة إلى الفقه الإسلامي والاجتهاد والقياس. ويهتم القانون الإسلامي أساسا بكل ما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، ليشمل بذلك مجالات الحياة.

[8] - زهرة عبد الباقي، إشكالية ترجمة مصطلحات قانون الجنسية الجزائرية، مشروع ماجستير تعليمية اللغات والمصطلحاتية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2015-2014، ص ص 34-35.

الأنظمة المختلطة:

حينما يلتقي نظامان أو عدة أنظمة قانونية تتكامل فيما بينها في مجتمع يميزه تعدد الثقافات والديانات نقول: إن هذا المجتمع خاضع لنظام مختلط، كما هو الشأن بالنسبة إلى بعض الدول الإفريقية وبلدان الشرق الأوسط التي تستند في قضاياها القانونية إلى النظام المدني، بينما تعتمد على الشريعة الإسلامية في كل ما يتعلق بأحوال الأفراد والأسرة والملكية.

كما توجد بلدان تميزها ا**زدواجية أو ثنائية النظام القانوني (Bi-juridisme)** مثل: كندا، إذ يلتقي النظام المدني الفرنسي والقانون المشترك البريطاني.

الترجمة القانونية:

تختلف الترجمة القانونية عن غيرها من أنواع الترجمة في أمرين أساسيين: النظام القانوني والمصطلح المرتبط بذلك النظام القانوني.

"لا تخضع الترجمة القانونية للإيجاز ويفضل اتباع الترجمة الحرفية الدقيقة مع الحفاظ على المعنى الدقيق للنص. وهذا لا يعني أن نضحي بالمعنى بسبب الحرف وإنما احترام الحرف مع الحفاظ على المعنى ونقله بأمانة. وهذا يعني محاولة إيجاد المرادف القانوني الدقيق لكل مفردة من المفردات مع الاهتمام الدقيق بنقل المعنى القانوني"[9] .

من بين النظريات المعتمدة لترجمة النص القانوني، نكر النظرية التأويلية أو التفسيرية كما يحلو للبعض أن يسميها ترجمة عن الفرنسية " la théorie interprétative"، وتدرس في المدرسة العليا للترجمة الفورية والتحريرية ESIT.تَعتبر النظرية التأويلية الترجمة حلقة من سلسلة التواصل التي تقيم علاقة بين مؤلف النص الأصل من جهة وقارئ النص المترجم من جهة أخرى. ترى ماريان لوديرير Marianne Lederer أن الترجمة التفسيرية تتصف بثلاث مراحل: القراءة وفهم المعنى وإعادة التعبير[10].

تستند الطريقة التأويلية للنص والمعترف بها من قبل جيمار على مبدأ ينبغي على المترجم أن يعيد التعبير عنه في اللغة والنظام القانوني للغة الهدف، أي المعنى الذي سوف يأخذه من لغة الأصل ونظامها القانوني. ولكي ينجح المترجم في بلوغ المعنى الدقيق يقترح جيمار تحليلا للنص يرتكز على خمسة أصعدة وهي الدلالية والنحوية والقواعدية والمعجمية والأسلوبية[11].

وسنركز هنا على التحليل الدلالي والتركيبي، لأن الأسلوب الخاص بالنص القانوني أشرنا إليه في خصوصيات هذا النوع من النصوص سالفا.

---

[9] - حسيب إلياس حديد، الترجمة القانونية، مرجع مذكور، ص 13.

[10] - ماريان لودرير، المشكلات العملية في الترجمة، ترجمة محمد أحمد جطو، مجلة ترجمن، المجلد 11، العدد 1، أبريل 2002، ص 82.

[11] - انظر حسيب إلياس حديد، دراسات في الترجمة القانونية، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص 79.

التحليل الدلالي :

يعد التحليل الدلالي المقترح من قبل جيمار مسعى يتضمن ثلاث مراحل: المرحلة الأولى تتمثل في توظيف المعرفة العامة أي المعرفة التي يعرفها كل شخص. أما الثانية فهي اللجوء إلى المعرفة السابقة للقارئ أي رصيده المعرفي. وتكمن المرحلة الثالثة في معرفة المعنى الذي تتضمنه القواميس أي المعنى الموجود في كل اللغات التي تتضمن التكافؤ المتقارب نوعا ما. وسنتحدث في هذا الشق عن ظاهرة المشترك اللفظي والترادف في لغة القانون، وعن مصطلحات لا يوجد إطار لها غير الإطار القانوني.

المشترك المعنوي(polysémie) : يأخذ القانون عادة من اللغة العامة العديد من المصطلحات، وهذه تشكل إحدى الصعوبات الكبرى للغة المتخصصة. إذ أن هذه المصطلحات المستعملة في اللغة اليومية يمكن أن يكون لها معنى مختلف في سياق محدد. وتمثل هذه التنوعات صعوبة كبرى لأنه لا يمكن تصنيفها بسهولة ضمن معاجم وقواميس متخصصة. يقول جيرارد كورنو أن ظاهرة المشترك المعنوي لا يمكن تجنبها[12].

مثال: نص عربي:

مقدم خدمات للصحافة الالكترونية: **كل شخص ذاتي أو اعتباري** يقدم بطريقة مهنية خدمة أو عدة خدمات مكتوبة أو سمعية بصرية تتألف من برامج ينتجها أو يشترك في إنتاجها أو يكلف غيره بإنتاجها أو بشرائها من أجل بثها أو إذاعتها أو تكليف غيره بإذاعتها. المادة 2، قانون رقم 13.88 الصحافة والنشر.

قبل ترجمة العبارتين الشخصية المعنوية والشخصية الاعتبارية، يجب تعريفها أولا ثم التمعن في ما يمكن أن يقابلها من مصطلحات مع الأخذ بعين الاعتبار للسياق.

- **الشخصية المعنوية** هي الهيئات والمؤسسات، ويعطيها القانون الحق في أن تمارس كافة أنواع المسؤوليات القانونية في التعامل، وفي اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، وأن يكون لها ذمة مالية مستقلة عن شركائها الطبيعيين". وتنقسم إلى نوعين شخصية معنوية عامة تنشأ من قبل الدولة أو شخصية معنوية خاصة تكون بين الأفراد والمؤسسات الخاصة.
- **الشخصية الاعتبارية** مجموعة الأشخاص والأموال التي تهدف إلى تحقيق غرض معين ويعترف القانون لها بالشخصية القانونية بالقدر اللازم لتحقيق ذلك الغرض.

- Personne morale : ⵓⴰⵎ ⴰⵡⵏⵖⵉⵎ (udm awngim)
- Personne physique : ⵓⴰⵎ ⵓⴰⵎⴰⵡⴰⵏ (udm udmawan)
- ⴰⵡⵏⵖⵉⵎ: intellectuel- abstrait – moral(فكري- مجرد- معنوي)
- ⵓⴰⵎⴰⵡⴰⵏ: personnel (شخصي)

12 - Cornu Gérard, Linguistique juridique, Paris, Montchrestien, 2005, p 87.

واستنادا إلى هذه الخطوات خلصنا إلى الترجمة التالية:

ⴰⵎⵙⵎⵏⵉⴷ ⵏ ⵜⵏⵓⴼⴰ ⵉ ⵜⵏⵖⵎⴰⵙⵜ ⵜⴰⵍⵉⴽⴹⵕⵓⵏⵉⵜ : **ⴽⵓ ⵓⴷⵎ ⵓⴷⵎⴰⵡⴰⵏ**
ⵏⵉⵖ ⴰⵡⵏⴳⵉⵎ ⵉⵜⵜⵉⵛ ⵙ ⵜⵎⴰⵎⴽⵜ ⵜⴰⵣⵣⵓⵍⴰⵏⵜ ⵉⵛⵜ ⵏ ⵜⵏⴰⴼⵓⵜ ⵏⵉⵖ ⴰⴹⴹⴰⵃ ⵏ
ⵜⵏⵓⴼⴰ ⵜⵜⵡⴰⵔⴰⵏⵜ ⵏⵉⵖ ⵜⵜⵡⴰⵙⵍⵣⵕⵏⵜ, ⴷⴰⴳⵙⵏⵜ ⵉⵖⴰⵡⴰⵙⵏ ⵉⵙⵙⵓⴼⵓⵖ ⵉⵜⵏ
ⴷ ⵏⵉⵖ ⵉⵛⴰⵔⵛ ⴷⴳ ⵓⵙⵓⴼⵖ ⵏⵏⵙⵏ ⵏⵉⵖ ⵉⵙⵎⴰⴳⵍ ⵛⴰ ⵏ ⵢⵉⵊⵊ ⵏⵏⵉⴹⵏ ⴰⴷ ⵜⵏ ⴷ
ⵉⵙⵙⵓⴼⵖ ⵏⵉⵖ ⴰⴷ ⵜⵏ ⵉⵙⵖ ⵅⵎⴰ ⴰⴷ ⵜⵏ ⵉⵣⵓⵣⵣⵔ ⵏⵜⵜⴰ ⵏⵉⵖ ⵅⴷⴷ ⵏⵏⵉⴹⵏ ;

التر□ف (synonymie):

المرادف من الكلمات هي الكلمات التي تعطي نفس المعنى أو تدل على نفس الموضوع أو متكافئة في المعنى.
الر□ف ما تَبِعَ الشيء وكل شيء تَبِع شيئاً فهو رِدْفُه، وإذا تَتابع شيء خلف شيء، فهو الترادف(لسان العرب).

نلاحظ في هذا المثال أن القانون في الأمازيغية تقابله ثلاث مصطلحات مترادفة وهي :

قانون: azrf/alugn/aslgn ⴰⵣⵔⴼ/ⴰⵍⵓⴳⵏ/ⴰⵙⵍⴳⵏ

Droit/loi/règlement (القانون)

لكن استعمالها في جمل أو أسماء أو صفات يختلف حسب السياق كما نلاحظ في هذه الأمثلة:

قانون داخلي: ⴰⵙⵍⴳⵏ ⴰⴳⵯⵏⵙⴰⵏ :règlement intérieur

قانون السير: ⴰⵙⵍⴳⵏ ⵏ ⵓⴱⵔⵉⴷ

قاعدة- règle معيار- norme: ⴰⵍⵓⴳⵏ

قانوني: ⵓⵍⴳⵉⵏ / حقوقي: ⴰⵣⵔⴼⴰⵏ حقوقي-قانوني: ⴰⵣⵔⴼⴰⵏ

مصطلحات أ□رى لا توجد في غير الإطار القانوني. أو ذات المعنى الواحد.

الرهن الحيازي(nantissement): ضمانة عينية تؤسس على مال منقول.

- (ⵜⴰⴷⴳⴳⴰⵔⵜ ⵏ ⵡⴰⴳⵍⴰ ⵉⵜⵜⵎⵓⵜⵜⵓⵢⵏ) (tadggart n wagla ittmuttuyn))

التحليل النحوي التركيبي :

يجب على المترجم أن يقارن العديد من الجوانب النحوية وبنية النص الكلية والجوانب التركيبية أي البنية الصغرى للنص. حيث نجد أن بعض الجمل في لغة القانون تكون مركبة من أكثر من جملة، فبالإضافة إلى الجملة النواة يمكننا أن نجد جملا رابطة ومتجاورة وتابعة.
كمثال على ذلك ندرج هذا المثال الذي يحتوي على جملة مركبة:

تُمارس الصحافة بواسطة مطبوع دوري مكتوب تُنشر فيه، كيفما كانت لغته المستعملة، أخبار أو أفكار أو آراء أو معلومات أو صور أو رسوم، تتخذ شكل نص و/أو رمز و/أو صور بيانية معينة أو غيرها ويُصدر على فترات زمنية منتظمة. المادة 2، قانون رقم 13.88 المتعلق بالصحافة والنشر .

ما يمكن أن نقول عن هذه الجملة أنها مركبة بالتجاور (conjonction de la juxtaposition)، وتعني الجملة المركبة بالتجاور جملة مكونة من جملة أساسية وجملة أخرى أو عدة جمل فرعية ترتبط بالجملة الأساسية، وقد لا تشتغل، ويمكن أن يكون أحد عنصري الجملة الأساسية أو كلها جملة[13].

ⵜⵙⵜⵜⵍⵓⵙⵔⵔⵙ ⵜⵏⵖⵛⵓⵙⵜ ⵙ ⵅⵓⵏ ⵙⵠⵠⵉⵣ ⵓⵣⵛⵣⵓⵏ ⵉⵜⵜⵍⵓⵙⵉⵏ, ⵜⵜⵍⵓⵣⵊⵏⵏ ⴰ ⴰⵓⵠⵙ, ⵛⵓⵛⵄ ⵛⵓ ⵜⵉⵎⵉ ⵜⵙⵜⵎⵓⵅⵜ ⵍⵍⵙ, ⵉⵏⵖⵛⵉⵙⵙⵙⵏ ⵏⵉⵖ ⵜⵓⵍⵍⵓⵅⵉⵏ ⵏⵉⵖ ⵙⵛⵎⵓⵏ ⵏⵉⵖ ⵜⵉⵍⵎⵓⵣⵊⵉⵏ ⵏⵉⵖ ⵜⵉⵣⵊⵙⵙⵙⵉⵏ, ⵠⵓⵏ ⵓⵇⵉⵉⵄ ⴰ/ⵏⵉⵖ ⵉⵏⵉⵠⵎ ⴰ/ⵏⵉⵖ ⵜⵉⵍⵎⵓⵣⵊⵉⵏ ⵜⵉⵏⵛⵛⵓⵎ ⵏⵉⵖ ⵄⵓ ⵍⵍⵉⵇⵏ, ⵉⵜⵜⵍⵊⵊⵖ ⴰ ⴰⵉⵉ ⵜⵉⵣⵙⵉ ⵜⵓⵏⵛⵓⵎⵓⵜ.

tettwaskr tnɣmast s yan uggiz azmzan ittwarin, ttwaffɣn d dags, mamc ma tili tutlayt nns, inɣmisn niɣ tannayin niɣ umlan niɣ tiwlafin niɣ tifrisin, gan aḍṛiṣ d/niɣ inigl d/niɣ tiwlafin tinmmal niɣ ca nniḍn, ittwffɣ d di tizi tanmalant.

استراتيجيات الترجمة القانونية

عندما يقوم المترجم بترجمة المصطلحات القانونية عليه أن يستعمل استراتيجيات مختلفة تعتمد على الأنظمة القانونية ذات العلاقة وضمن إطار الدولة.

●**التكافؤ الوظيفي**: يقصد بالتكافؤ الوظيفي في علم الترجمة العام "العلاقة المتجانسة بين القيم التواصلية للنص الأصلي والنص الهدف، وكذلك بين الكلمات والجمل والتعابير الاصطلاحية والأبنية النحوية". أما في علم الترجمة القانونية فيقصد بالتكافؤ الوظيفي أن "يترجم المترجم مصطلحا قانونيا في لغة قانونية ما بما يكافئه وظيفيا من مصطلح قانوني في لغة قانونية أخرى". فالتكافؤ الوظيفي إذا، يعني أن نترجم المصطلح القانوني من النظام القانوني للغة المنقول منها إلى ما يجانسه ويكافئه وظيفيا في النظام القانوني للغة المنقول إليها.

الطلاق: (uluf) ⵙⵎⵙⵀ التطليق: (arẓẓum) ⴰⵇⵣⵣⵓⵎ
Divorce/divorce judiciaire

[13] - علاء إسماعيل الحمزاوي، البنى التركيبية للأمثال العامية دراسة وصفية تحليلية، 2019، ص 27. انظر (اطلعت عليه يوم 2023/03/03): الرابط
https://www.noor-book.com/كتاب-البنى-التركيبية-للأمثال-العامية-دراسة-وصفية-تحليلية-pdf

نظرا لأن كل مصطلح يشير إلى معنى في سياق معين، حيث أن الطلاق يكون من قبل الزوج، أما التطليق فتصدره المحكمة، فقد تم اختيار مكافئين وظيفيين في الأمازيغية، حيث أطلق على الطلاق: ⵜⴰⵎⴰⵔⵜ، في حين أطلق على التطليق: ⵜⵜⴰⵍⵉⵇ. وهذه الأمثلة مذكورة في مدونة الأسرة [14]في نسختها الأمازيغية، وكذلك الأمر بالنسبة للأمثلة المذكورة أسفله.

التكافؤ اللفظي أو المعجمي : يلجأ إليه المترجم عند غياب التكافؤ الوظيفي لاختلاف النظامين القانونيين للغة **المنقول** منها واللغة المنقول إليها. ويقصد بالتكافؤ اللفظي أو المعجمي ترجمة المصطلح في اللغة بما يقابله معجميا في اللغة (ب)..

- التطليق بطلب أحد الزوجين بسبب الشقاق

- ⴰⵙⵜⵜⵓⵔ ⵙ ⵜⵓⵜⵜⵔⴰ ⵏ ⵓⵔⵣⴰⵔ ⵏⵖ ⵜⴰⵎⵖⴰⵔⵜ ⵙ ⵜⵎⵏⵜⵍⵜ ⵏ ⵜⵏⵎⵎⵣⵔⴰⵢⵜ (aṛẓẓum s tuttra n urgaz nɣ tamɣart s tmntilt n tnmmzrayt)

التطليق بسبب الإخلال بشرط في عقد الزواج أو الضرر

- ⴰⵙⵜⵜⵓⵔ ⵏ ⵜⵙⵜⵉ ⵏ ⵣⵔⴰ ⵏ ⵜⵜⵉⴰⵏ ⵅ ⵜⵔⵖⴰⵎⵎⴰⵏⵜ ⵏ ⵉⵍⵍ ⵏⵖⵏ ⵜⴰⵍⴰⵖⵉⵜ (aṛẓẓum n tṛẓi n kra n tfada g tmyaqqant n iwl nɣd tawaɣit)

- التطليق لعدم الإنفاق

- ⴰⵙⵜⵜⵓⵔ ⵅⵜ ⵍⴰⵔ ⴰⵙⵖⵔⵙ (aṛẓẓum xf war asɣrs)

- التطليق لغيبة الزوج

- ⴰⵙⵜⵜⵓⵔ ⵅⵜ ⵜⵏⴰⴱⴱⴰⵢⵜ ⵏ ⵓⵔⵣⴰⵔ (aṛẓẓum xf tnabbayt n urgaz)

- التطليق للعيب

- ⴰⵙⵜⵜⵓⵔ ⵅⵜ ⵓⵎⴰⵍⴰⵏ (aṛẓẓum xf umalad)

- التطليق للإيلاء والهجر

- ⴰⵙⵜⵜⵓⵔ ⵅⵜ ⵓⵔⵢⴰⵍⵍⴰⴹ ⴷ ⵜⵣⵡⴰⴳⵜ (aṛẓẓum xf umyallaḍ d tzwagt)

●**الشرح في المتن:** نلجأ إليه عند انعدام إمكانية استعمال التكافؤ الوظيفي والتكافؤ اللفظي. وغالبا ما يكون الشرح في المتن ضروريا كي يتم التواصل المطلوب، ذلك أن بعض المصطلحات والمفردات ذات الشحنة الثقافية الطاغية أو الارتباط الثقافي القوي بثقافة ما أو نظام قانوني ما متشبع بثقافة مغايرة، لا تفهم بذاتها، ولا بد من شرح مناسب أو توصيف لها. وهذا ينطبق على ترجمة وثائق من نصوص قانون الأسرة المؤسس على الشريعة الإسلامية إلى اللغات الأوروبية بهدف استعمالها لدى إدارات الدول ذات الصلة.

14 Fouad Lahbib, aslgn n twja (ⴰⵙⵍⴳⵏ ⵏ ⵜⵡⵊⴰ), publications de l'IRCAM, 2015.

●**الحذف** : يقصد بالحذف "عدم ترجمة عناصر نصية لغوية في النص الأصلي لا تحتوي على معلومات إضافية لمتلقي الترجمة ولا يؤدي حذفها إلى أي خسارة في المعلومات.

●**الاقتراض**: نلجأ إليه عندما لا تفي الاستراتيجيات السابقة بالغرض، ولا تحقق الغاية المرجوة في التواصل، أي عندما لا يكون للمصطلح المقترض في اللغة الهدف مكافئ وظيفي ولا مكافئ لفظي معجمي ولا يمكن شرحه في المتن ولا حذفه أثناء الترجمة. مثل مصطلح *الزكاة* في الشريعة الإسلامية، فإننا لا نجد مكافئا لتشبعه بشحنة دينية وثقافية، فيترجم صوتيا إلى الفرنسية.

- Zakat:
- (mot arabe signifiant *purification*)
-

DÉFINITIONS
Dans l'islam, aumône légale, impôt que l'on doit payer sur ses biens suivant un taux déterminé.

□اتمة:

تتطلب الترجمة القانونية من المترجم أن يكون ملما بما هو قانوني وذو ثقافة واسعة في هذا المجال، نظرا لما تتسم به هذه الأنواع من النصوص، حيث إن ترجمتها مرتبطة كذلك بالنظام القانوني السائد في البلد، مع الأخذ بعين الاعتبار للاستراتيجيات التي يجب التعامل معها بدقة لنقل النص القانوني الذي لا يحتمل الحذف وتكييف المصطلحات القانونية، أو البحث عن مكافئ لفظي او وظيفي له، لأن اللغة الأمازيغية لا تزال في مرحلة التطوير والإغناء، سواء من ناحية الأساليب أو المعجم. كما أن نرى أن شريحة عريضة من المترجمين للغة الأمازيغية تنحاز للترجمة الأدبية عوض القانونية، مما جعل هذا المجال يخلو من المصطلحات المتخصصة، وما علينا سوى التركيز على هذا المجال أيضا ليكون هنا□ توازن في الترجمات.

المراجع:

الكتب:

1. إيميليو بلانكو إيثاكا، القانون العرفي الريفي، ترجمة: محمد الولي، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، منشورات النعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ط 2، 2019.
2. حسيب إلياس حديد، الترجمة القانونية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2019.
3. حسيب إلياس حديد، دراسات في الترجمة القانونية، بيت الحكمة، بغداد، 2012
4. إدوين غينتسلر، في نظرية الترجمة: اتجاهات معاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009 ..
5. ماريان لودرير، المشكلات العملية في الترجمة، ترجمة محمد أحمد جطو، مجلة ترجمن، المجلد 11، العدد 1، أبريل 2002، ص 82.
6. زهرة عبد الباقي، إشكالية ترجمة مصطلحات قانون الجنسية الجزائرية، مشروع ماجستير تعليمية اللغات والمصطلحاتية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2015-2014
7. Cornu Gérard, Linguistique juridique, Paris, Montchrestien, 2005
8. Gémar Jean-Claude, terminologie, langue et discours juridiques. Sens et signification du langage du droit, Meta 31/1, Montréal [Canada] : Les Presses de l'Université de Montréal1991.

Lahbib Fouad, aslgn n twja (ⵓⵙⵎⵙⵍ ⵏ ⵜⵡⵊⴰ), publications de l'IRCAM, 2015.
9. Lerat Pierre, les langues spécialisées, Presses universitaires de France, Paris, 1995.

الروابط الإلكترونية:

1. علاء إسماعيل الحمزاوي، البنى التركيبية للأمثال العامية دراسة وصفية تحليلية، 2019، ص 27. انظر الرابط:
https://www.noor-book.com/-كتاب-البنى-التركيبية-للأمثال-العامية-دراسة-وصفية-تحليلية-pdf 03/03/2023.
2. Histoire de la traduction juridique, Sep 2019 | CG Traduction : https://www.societetraduction.fr/histoire-de-la-traduction-juridique/#:~:text=L%27histoire%20de%20la%20traduction%20juridique%20est%20plus%20récente%2C%20car,l%27essor%20des%20relations%20internationales.consulté le 03/03/2023 à 11 h 00.

المعاجم:

1- محمد شفيق، المعجم العربي الأمازيغي، أكاديمية المملكة المغربية، مكون من ثلاث مجلدات، أصدرت سنوات 1990و 1996 و 2000.
2- Dictionnaire général de la langue amazighe, amazighe, français, arabe, centre d'aménagement linguistique, IRCAM, 2017